ترجمة غير رسمية

رسالة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت إلى وزير خارجية الكويت من أجل تسليط الضوء على المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً قبل الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل.

النص:

صاحب السعادة

لقد كنت أتابع الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت وأرحب بالمشاركة البناءة لحكومتك خلال الدورة الخامسة والثلاثين لمجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2020.

بما أن تقرير النتائج النهائية لاستعراض الكويت قد اعتمد من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمتابعة عدد من المجالات التي أثيرت في التقريرين: تجميع لمعلومات الأمم المتحدة وموجز للمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة والتي أعتبرها بحاجة إلى اهتمام خاص على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة ، حتى الدورة التالية للاستعراض الدوري الشامل. ولتحديد تلك المجالات ، نظرت في البيانات و / أو التوصيات التي أدلى بها 122 وفدا والتقرير الوطني والردود التي قدمها وفد الكويت. لقد نظرت أيضًا في الإجراءات التي اتخذتها حكومة الكويت لتنفيذ 178 توصية مدعومة بالكامل خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. تغطي المجالات المذكورة أعلاه مجموعة من القضايا ، والتي تظهر في مرفق هذه الرسالة.

أود أن أبرز الخطوات المشجعة التي اتخذتها حكومة الكويت ، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013 ؛ وضع خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 التي حددت أهدافًا للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ وإنشاء حاضنة سياسية في جامعة الكويت لتعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي.

أرحب باعتماد تدابير لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين وضع المقيمين غير الشرعيين والعمال الأجانب ، وكذلك الخطوات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر. كما أود أن أثني على جهود الحكومة في تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم.

أشجع الكويت على الاستمرار في تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 بشكل فعال من أجل تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الموضحة في مرفق هذه الرسالة وتسهيل الاستعدادات للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. **نصيحتي لجميع الدول الأعضاء هي تنفيذ خطط العمل الوطنية بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة ، ولا سيما جميع منظمات المجتمع المدني ، وعند الضرورة ، مع دعم المنظمات الدولية ، بما في ذلك مكتبي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة.**

صاحب السعادة

الشيخ / د. احمد ناصر المحمد الاحمد الجابر الصباح وزيرا للخارجية

دولة الكويت

كما أشجع الكويت على مواصلة تعزيز لجنتها الدائمة لإعداد وصياغة تقارير الكويت إلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان - تحت ستار وزارة الخارجية - من أجل تقديم تقارير شاملة ومتابعة للتوصيات الواردة من جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والالتزامات التعاهدية، مع ربطها بأهداف التنمية المستدامة. وأوصي بشدة باستخدام الدليل العملي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع، المتاح في على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf

يرجى ملاحظة أنني أشارك جميع الدول الأعضاء بنصيحتي أثناء مرورها بالدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بهدف مساعدتها في تنفيذ التوصيات ، بعد المراجعة. من التدابير المهمة التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في إجراءات المتابعة الإبلاغ الطوعي في منتصف المدة. لذلك ، أشجع جميع الدول الأعضاء بشدة على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد عامين من اعتماد تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد ، أشجع الكويت على النظر في تقديم تقرير منتصف المدة بشأن متابعة الدورة الثالثة من المراجعة بحلول عام 2022.

كما ذكر الأمين العام في تقريره لعام 2017 عن عمل المنظمة (A / 72/1 ، الفقرة 98): "تدخل الآن عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان دورة جديدة ، ومن المقرر أن تجري كل دولة عضو دورة ثالثة جولة من التدقيق. سنعمل على تعزيز أهمية ودقة وتأثير توصيات المجلس ، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في التنفيذ ، وتعاون أقوى مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ عن حقوق الإنسان ومتابعة- لربط الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ".

أتطلع إلى مناقشة السبل التي قد يساعد بها مكتبي الكويت فيما يتعلق بالمجالات المحددة في هذه الرسالة ومرفقها.

أرجو أن تتقبلوا أسمى آيات التقدير.

ميشيل باتشيليت

المفوض السامي لحقوق الإنسان

المرفق

✓ **نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان**

• التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد ، وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ؛ البروتوكولان الاختياريان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ البروتوكولات الاختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ؛ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها ؛ الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ؛ واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية.

✓ **الإطار الوطني لحقوق الإنسان**

الانتهاء من إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع اتفاقية باريس مبادئ.

✓ **تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي المعمول به**

1- القضايا الشاملة

- المساواة وعدم التمييز

• الاستمرار في اتخاذ المبادرات الهادفة إلى حماية الفئات الضعيفة.

- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان
  - تكثيف الجهود لحماية البيئة
  - تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في إطار رؤية الكويت 2035.
- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب
  - تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان.
  - تشريع الحظر المطلق للتعذيب في عمليات مكافحة الإرهاب.

2- الحقوق المدنية والسياسية

- **الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي**

• اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تجريم أعمال التعذيب والمعاقبة عليها بعقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة بما يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- إقامة العدل ، بما في ذلك الإفلات من العقاب ، وسيادة القانون
  - تعزيز استقلالية القضاء بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.
  - ضمان فاعلية إقامة العدل بما يتماشى مع تلك المبادئ.
- الحريات الأساسية
  - إلغاء التشريعات التي لا تمتثل للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
  - ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات لجميع الناس بمن فيهم الصحفيون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان.

- تعديل القوانين التي تقيد الحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحرية التعبير عبر الإنترنت وخارجه.

تحريم جميع أشكال الرق

- توفير موارد إضـــافية أكبر لبرامج توعية العمال الأجانب المتعاقدين بحقوقهم وواجباتهم وقوانين وأعراف الكويت.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل والعدالة في ظروف العمل الملائمة

- إنشاء آلية لحماية حقوق العمالة المنزلية.
- التأكد من وعي جميع أصـــحاب العمل بالتزاماتهم بموجب القانون الكويتي فيما يتعلق بخدم المنازل ، بما في ذلك حظر مصادرة جوازات السفر.

الحق في الضمان الاجتماعي

- دعم السياسات الاجتماعية وزيادة عدد المستفيدين منها.
- الاستمرار في تقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.
- تعزيز خطة الحماية الاجتماعية العالمية.

الحق في مستوى معيشي لائق

- تكثيف الجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي لجميع سكان الدولة.

الحق في الصحة

- توحيد التدابير لتحسين التشريعات المتعلقة بالحق في الصحة وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية.

الحق في التعليم

- الاستمرار في زيادة الاستثمار في التعليم على مستوى العالم.
- ضمان المساواة في الحصول على تعليم شامل وعالي الجودة لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والقانوني.
- تكثيف الجهود لضمان وصول التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة.

4- حقوق أشخاص أو مجموعات معينة

<u>نساء</u>

- ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وضمان المساواة للمرأة في مسائل الطلاق والميراث.
- تنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة جميع أشكال العنف الأسري ضد المرأة والدفاع عن العنف الأسري كجرائم ، وتطبيق عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة.
- ردم الفجوة بين الجنسين في المناصب القيادية بما في ذلك القضاء والعمل على زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار.

<u>الأطفال</u>

- تنفيذ الإجراءات الإدارية التشريعية والقضائية لضمان رفاهية وحقوق جميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- اعتماد خطة عمل وطنية حول حقوق الطفل في نظام قضاء الأحداث.

الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة

- التنفيذ الدقيق لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تكثيف الجهود واستمرار الإجراءات التشريعية والقانونية في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المهاجرون

- التنفيذ الكامل للإطار التشريعي الذي يضمن حماية العمال المهاجرين.
- مواصلة الجهود لحماية حقوق المهاجرين.
- اتخاذ تدابير فعالة لتحسين ظروف العمال المهاجرين ، ولا سيما العمال المنزليين.

الأشخاص عديمي الجنسية

- ضمان حماية حقوق الأفراد عديمي الجنسية ، بما في ذلك السكان البدون.
- تكثيف الجهود لمعالجة حالات انعدام الجنسية ، وتوفير الحق في اكتساب الجنسية عند الضرورة ولا سيما لسكان البدون.
- توفير الوثائق القانونية والخدمات الأساسية لجميع الأشخاص عديمي الجنسية بما في ذلك سكان البدون.
- ضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتوظيف لسكان البدون.